دور الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية لترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)

د. عبدالرحمن عادل خليل عثمان أستاذ المحاسبة المشارك – جامعة النيلين

المستخلص:

زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمخاطر المصرفية وسبل التخفيف منها، وبدأ البحث في آليات لمواجهة هذه المخاطر في دول العالم المختلفة والتنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالأخص مخاطر الائتمان المصرفي والتي تؤثر تأثيرا بالغا على ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي. هدفت هذه الدراسة بصورة رئيسية إلى قياس أثر فعالية إدارة المخاطر المصرفية في العلاقة بين الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض الأدبيات السابقة وبناء وتطوير الفرضيات، كما قام الباحث بتصميم استبانة لجمع المعلومات من المصادر الأولية وتم توزيعها على مجتمع الدراسة ومعالجة البيانات إحصائياً عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت الدراسةإلى أن فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر إيجابا على العلاقة بين الأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجان المراجعة، إدارة المخاطر المصرفية، قرارات منح الائتمان المصرفي.

Theroleofthe accounting mechanisms of banking governanceintheeffectiv enessofbankingriskmanagementtorationalizebankcreditawarddecisions (a fieldstudyonasampleofSudanesebanks)

Dr.Abdelrahman Adil Khalil Osman

Abstract:

Interest in banking risks and ways to mitigate them has increased recently, and research has begun on mechanisms to address these risks in different countries of the world and coordination between regulatory authorities to reduce the risks to banks, particularly bank credit risks, which have a significant impact on rationalization of bank credit grant decisions. This study aimed mainly at measuring the impact of bank risk management effectiveness in the relationship between bank governance accounting mechanisms and rationalizing bank credit award decisions. The study relied on the descriptive analytical approach through the presentation of previous literature and the construction and development of hypotheses, and the researcher designed a questionnaire to collect information from primary sources and distributed it to the study community and process data statistically through the Statistical Package of Social Sciences (SPSS) program. The result showed that the effectiveness of banking risk management positively affects the relationship between accounting mechanisms of banking governance and rationalizing decisions to grant bank credit.

Keywords: Internal audit, external audit, audit committees, banking risk management, bank credit decisions.

المقدمة:

تمثل الحكومة المصرفية من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط بمجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر في تحديد أهدافه مراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين، وبازدياد التعقيد في النشاط المصرفي أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطات الرقابية غير كافية، لذا فسلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين وممثليهم في المجلس.

تعمل إدارة المخاطر بصورة مستمرة علي تحديد المخاطر عن طريق استحداث ونشر ثقافة وفكر ووعي لدى كافة العاملين بالمنشاة في كافة المستويات التنظيمية، بغرض التعرف على الأحداث التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المنشأة، وذلك من خلال توفير فهم جيد للمخاطر المحيطة بالنشاط، لتحديد الطرق المناسبة معها وكيفية الاستفادة من الفرص التي قد تترتب عليها، وعمل تقارير عن طريق إدارة المراجعة الداخلية تقدم إلى لجان المراجعة ومجلس الإدارة لمتابعة عمل إدارة المخاطر.

يقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ، حيث تأتي معظم إيرادات البنوك من الأنشطة الائتمانية وفوائدها ، والاهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجباتالمصرف على اعتبار أن المركز المالي لأيّ مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي، وتنبع أهمية الإقراض في العمل المصرفي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروق النظام الاقتصادي بصور عديدة كإقراض النقود وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان وخصم الأوراق التجارية وغير ذلك .

مشكلة الدراسة:

نتيجة لتنوع الاحتياجات وتطورها زادت الحاجة للإئتمان المصرفي من اجل اشباع الحاجات التمويلية للأفراد والمنشآت الإقتصادية[1]. فالوظيفة الائتمانية باعتبارها العمود الفقري لأي مصرف والتي يفقد من غيرها وظيفته الاساسية كوسيط مالي وبالتالي يفقد المصرف وجوده اساساً، اضافة إلى ان عائد النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيسي للإيرادات اي مصرف مهما تنوعت وتعددت انشطته الاخرى[2]. ولما كان المصرف عبر الوظيفة الائتمانية يمارس اهم وأخطر مهمة بالنسبة له تبرز اهمية الحوكمة المصرفية في هذا الصدد وعبر آلياتها، معاييرها، قواعدها، ومبادئها التي اقرتها لجنة بازل ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في خلق نظام حوكمة مصرفية فعال يضع سياسات ائتمانية واضحة ويعتمد سياقات واسس محددة تمنع او تدير المخاطر وتقلل من القروض المتعثرة من جانب او ترشِّد قرارات منح الائتمان المصرفي بصورة اساسية من جانب آخر[3]. كما ان إدارة المخاطر تساعد على حماية المستفيدين وإضافة القيمة للمنظمة ، وذلك عن طريق إمداد المنظمة برؤية مستقبلية للعمل وتحقيق حالة من التحكم الثبات وتحسين عملية صنع القرارات والتخطيط ، وتحديد الأولويات بشكل أكثر شمولية وفهم منظم لطبيعة الأنشطة ، ووضع خطة للتعامل مع الفرص والتهديدات[4]. إن إدارة المخاطر الائتمانية مهمة أساسية في سلامة المصرف بل النظام المالي بأكمله كون أن المصرف يمنح القروض[5]. مما سبق فان مشكلة الدراسة تظهر من خلال التساؤل الجوهري التالي: «ما أثر الأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في فعالية إدارة المخاطر لترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي؟».إنطلاقا من السؤال الجوهري السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي؟
2. هل تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي؟
3. هل تؤثر لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي؟
4. هل تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية؟
5. هل تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية؟
6. هل تؤثر لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية؟

7. هل تؤثر فعالية إدارة المخاطر المصرفية علي ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي؟
8. هل فعالية إدارة المخاطر المصرفيةتؤثر علي العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي؟
9. هل فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي؟
10. هل فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي؟

أهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من خلال:

أ / الأهمية العلمية:

تتعرض الدراسة الي موضوع الاليات المحاسبية لحوكمة المصرفية والذي يعتبر من الموضوعات المهمة على المستوى المحلي والدولي ونال اهتمام الباحثين والاكاديميين والخبراء.

يعتبر موضوع إدارة المخاطر المصرفيه من اولويات البحث العلمي واثراء المعرفة الانسانية خاصة بعد تزايد حالات الفشل والإفلاس وشح الربحية التي تعرضت لها العديد من المصارف مما أدى الي قلة توزيعات الربحية للمساهمين.

إيجاد حلقة وصل بين الفكر المحاسبي وواقع التطبيق العملي من خلال توفير الابعاد الاساسيةلتشريد قرارات منح الائتمان المصرفي من خلال تفعيل إدارة المخاطر.

ب / الأهمية العملية:

سعت الدراسة الي تقديم نتائج ملموسة عن أثرالاليات المحاسبيةللحوكمة المصرفية في تفعيل إدارة المخاطر في البيئة المصرفية.

تعمل الدراسة علي الحصول علي نتائج ميدانية يمكن من خلالها ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

تقدم الدراسة دليل ميداني بشأن تأثير الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي من خلال تفعيل إدارة المخاطر بالمصرف.

اهداف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف علي مفهوم واهدافالاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وفعالية إدارة المخاطر وطرق ترشيد قرارات منح الائتمان.
2. بيان أثر الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.
3. توضيح أثر الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في فعالية إدارة المخاطر المصرفية.
4. دراسة أثر فعالية إدارة المخاطر المصرفية في العلاقة بين الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

مفاهيم الدراسة:

الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية:

نجحت الحوكمة المصرفية في حذب الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي، غير ان مفهوم الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي لم يلق القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات، وقد بداء الحديث عنه نتجه للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة للبنوك مما زاد اهميه قياس المخاطر وادارتها والسيطرة عليها مما يتطلب الابتكارات المستمرة لطرق إدارة الاعمال والمخاطر وتغير القوانين ونظم الاشراف بما يحافظ على لامة النظام المصرفي[6].عرفت آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الوسائل التي يتم تصميمها بهدف ترشيد توجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك ، ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة بين الإدارة والملاك مما يؤدي إلى التوازن بين مصالح جميع الأعضاء. [7]عرفت أيضاً بأنها النظام الذي يتم من خلالها أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والشفافية[8]. كما عرفت أنها مجموعة من المبادئ التي ترشد وتحد من سلطة طرف آخر أي أن مجال الحوكمة الرئيسي هو رقابة أفعال وقرارات المديرين المؤثرة على مصالح الملاك والمقرضين وذلك بغرض التوصل إلى توازن المصالح بين الملاك والإدارة[9]. تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة، حيث ان افلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين، ولكن أيضا يوثر على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينها، فيما يعرف بسوق ما بين المصارف [10]. وتتمثل الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في الاتي:

1/ لجنة المراجعة:

هي لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة تتولى القيام ببعض المسئوليات الخاصة بالمجلس، ويجب أن تشكل اللجنة بقرار مكتوب بدون ضمن المحاضر الرسمية لمجلس الإدارة ويذهب البعض إلى ضرورة موافقة أعضاء الجمعية العمومية للشركة (الملاك)، ويجب أن يضمن القرار أسماء أعضاء اللجنة وأهدافها ومسئولياتها، وصلاحياتها، كما يجب تبليغ ذلك القرار لكافة المعنيين داخل الشركة وخارجها[11]. ولكي تكون لجنة المراجعة فعالة في إشرافها على إعداد التقارير المالية، فإنا لا يمكن أن تعمل من فراغ، ونظراً لأن لجنة المراجعة تعتمد على المعلومات التي تقدم إليها من الإدارة المالية، وموظفو المراجعة الداخلية، والمراجعون الخارجيين للقيام بمسئوليتها فإن من المهم أن تقوم اللجنة بحوار مفتوح وصريح من خلال الاتصالات الفعالية مع أولئك المشاركين في العمل[12]. هناك العديد من المسئوليات على مجلس الإدارة تجاه لجنة المراجعة ليمكنها من أداء عملها بكفاءة والتأكد من القدرة على الوفاء بمتطلبات الجهات الرقابية والإشرافية من ناحية، والوفاء بمتطلبات التطبيق الفعال لحوكمة الشركات من ناحية أخرى[13]، منها العمل على التأكد من توفير المعلومات الملائمة للجنة المراجعة حتى تستطيع أداء دورها بفعالية ويمكن تقسيم المعلومات التي يحتاجها أعضاء لجنة المراجعة .وتوفير لائحة مكتوبة موضحاً فيها أهداف ومسئوليات وصلاحيات لجنة المراجعة بما ينعكس على أدائها لأدوارها بصورة إيجابية ويضفي عليها الصفة الرسمية والإعداد الجيد والمسبق لاجتماعات لجنة المراجعة، وتسهيل عمليات الاتصال بين أعضاء لجنة المراجعة وكل المراجعين الداخليين والمراجع الخارجي.

2/ آلية المراجعة الداخلية:

أدت الفضائح المالية للعديد من الشركات العالمية في السنوات الأخيرة إلى زيادة الاهتمام بدور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات باعتبارها أساس لحوكمة الشركات وقد تطورت وظيفة المراجعة الداخلية بمجرد القيام بمراجعة مالية، وامتدت لتشمل مراجعات جميع أوجه النشاط بالشركة (المراجعة المالية، ومراجعة عمليات ومراجعة الالتزام)، وقد استخدمت وظيفة المراجعة الداخلية مراجعة النظم وإدارة المخاطر، وكذلك في تحسين عمليات حوكمة الشركات وأصبح هدف وظيفة المراجعة الداخلية هي إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عمليات المنشأة بصورة تأخذ في اعتبارها توقعات أصحاب المصالح في المنشأة[14].

آلية المراجع الخارجي:

إن تقرير المراجعة الخارجية تمثل مصدراً هاماً في تعظيم منفعة استخدام المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمستخدمين الآخرين للتقارير المالية في اتخاذ القرارات السليمة الخاصة بالاستثمار، مما يستدعي ضرورة قيام المراجع بعملية الإفصاح الجيد عن المعلومات المالية دون محاولة إخفاء أية معلومات يمكن أن يستفيد منها فئة دون الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى تنشيط وكفاءة سوق الأوراق المالية[15]. ويمكن القول أن أهمية استقلال المراجع الخارجي تتمثل فيتدعيم الثقة في مهنة المراجعة وممارسيها و زيادة الطلب على خدمات مهنة المراجعة وأيضا زيادة جودة عملية المراجعة كما يساهم في تحقيق الموضوعية في نتائج عملية المراجعة وبالتالي تحسين كفاءة وفعالية أسواق رأس المال [16].

فعالية إدارة المخاطر:

عرفت إدارة المخاطر بأنها منهج تتبنى إدارة المنشأة تصميمه وتنفيذه داخل المنشأة على المستوى الإستراتيجي، بغرض التعرف على الأحداث الهامة التي يمكن أن تؤثر على المنشأة، وتوفير فهم جيد للمخاطر المتولدة عن وقوع هذه الأحداث، لتحديد طرق التعامل مع هذه المخاطر، واستنباط ردود الأفعال المناسبة تجاه هذه المخاطر واستغلال الفرص المتاحة للمساعدة في تحقيق أهداف النشاط، وإعداد تقارير عن حالة إدارة مخاطر النشاط بالمنشأة ترفع لمجلس الإدارة على أساس زمني[17]. وتعمل إدارة المخاطر علي تعزيز قدرة المنظمة على التنبؤ بالفشل وتعليل احتمالات حدوثه أي تطوير قدرات المنظمة الوقائية لتجنب الكوارث والخسائر المالية من خلال تحليل وتقيم المخاطر المتعلقة بالأنشطة والمنتجات والخدمات الجديدة القائمة[17]. وتهدف إدارة المخاطر الي ضبط المخاطر وإدارتها في الوحدات الاقتصادية للمحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها لتحقيق الهدف الأساسي لأي وحدة اقتصادية وهو البقاء والنمو، وذلك من خلال استهداف عدة أمور منها على سبيل المثال[19]:

ترشيد قرارات منح الائتمان:

يعرف الائتمان المصرفي بانه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود او يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها الوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف[20].كما عرف الائتمان المصرفي بانه عملية تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة[21].ويمكن للبنك أن يحدد في سياسته الأساليب التي يتخذها لمواجهة مخاطر الائتمان ، ومن

بين هذه الأساليب دراسة وتحديد درجة الرفع للجهة المقترضة وتشمل الرفع التشغيلي والمالي،والتنويع حيث يعتبر أداة فعالة لمواجهة وتخفيض المخاطر الائتمانية. ,يعتمد البنك في منح الائتمان إلى عدة معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر التي من الممكن تجنبها ومن بينهاشخصية العميل وراس مال العميل ومدى قدرته علي تحقيق الأرباح والظروف المحيطة بنشاط العميل من تقلبات اقتصادية واجتماعية وغيرها [22] .

تطوير وصياغة الفرضيات:

أولا: أثر الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في ترشيد قرارات منح الائتمان:

حيث انتهت دراسة إسماعيل(**2011م**)[23]إلى ان الدور الحوكمي للمراجع الخارجي ساعد علي ضباط الائتمان بالبنوك التجارية كما ان الخدمات الاستشارية الإدارية لها تأثير كبير على المتطلبات الأخلاقية لجودة المراجعة. خلصت دراسة (الشحاتة ،2007م) الي ان وجود ادرة قوي كأحد اليات الحوكمة المصرفية يساعد في إدارة مخاطر كفاية راس المال ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وعليه يمكن اشتقاق الفرضية الاولي التي تنص علي الاتي:

1/ تؤثر الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1/1 تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

2/1 تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

3/1 تؤثر لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

ثانيا: أثر الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في فعالية إدارة المخاطر:

اكدت دراسة(Allen and Others,2013) إن فشل تفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف له دور محوري في الأزمة المالية الأخيرة وفي تعزيز المخاطر وعدم الاستقرار في القطاع المصرفي. كما اوضحتدراسة وجدان (2017م) [24]ان الدور التوكيد للمراجعة الداخلية له دور كبير في تحليل المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف ومدى قدرته على السيطرة عليها من خلال تحليل أنظمة الرقابة به. خلصت دراسة بعشر(2020)[25]إلى ان الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ساعدت في توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى وزيادة جودة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية، أدت الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح ومحاربة الفساد الإداري وزيادة جودة المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية . كما توصلت دراسة (الحربي, 2008م) أن إشراك المراجعين الداخلين في إعداد وتحديد خطة إدارة المخاطر يقلل من المخاطر المصرفية. مما سبق يمكن للباحث إستنتاج الفرضية الثانية التي تنص علي أنه:

2/ تؤثر الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر للمصرف وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1/2 تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر للمصرفي.

2/2 تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر للمصرف.

3/2 تؤثر لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر للمصرف.

ثالثا:أثر فعالية إدارة المخاطر في ترشيد قرارات منح الائتمان:

اكدت دراسة) عبدالباقي ،2017م[26] (أن وجود مخاطر التشغيل بالبنك يؤثر سلبا علي عمليات التمويل بالبنك وأن سحوبات الودائع تؤثر سلبا علي عمليات التمويل بالبنك. كما خلصت دراسة)شاهين ،2009م([27] الي ان هنالك علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية راس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد علي الموجودات، وحين أظهرت وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان المصرفية.وعلية يمكن للباحث إستنتاج الفرضية الثالثة التي تنص علي انه:

3/ تؤثر فعالية إدارة المخاطر المصرفية علي ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.

رابعا: الدور الوسيط لفعالية إدارة المخاطر في العلاقة بين الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي:

إعتبرت دراسة)صالح ووعد 2012م([28]ان المراجعة الإستراتيجية في اطار الحوكمة آلية هامة جداً للمصارف تساعده علي تحقيق أهدافه المتمثلة في إستمرارة المصرف وتحقيق النمو والعوائد, كما تتنبأ بالمخاطر المصرفية والعمل علي معالجتها قبل حدوثها, وكما تعمل علي ترشيد القرارات الإستثمارية طويلة الأجل التي تتخذ من قبل المنشأه. كما توصلت دراسة(نسمان، 2009م)[29] الي ان هنالك علاقة قويه جداً بين المراجعين الداخلين والحد من المخاطر المصرفية لترشيد القرارات الاستثمارية طويلة الاجل لضمان استمرارية المنشاة.وعليه يمكن للباحث صياغة الفرضية الرابعة التي تنص علي انه:

4/ فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1/4 فعالية إدارة المخاطر المصرفيةتؤثر عللي العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

2/4 فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

3/4فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

نموذج الدراسة: إعتماداً على الأدبيات السابقة وإنسجاماً مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها تم صياغة نموذج الدراسة، حيث يوضح علاقة الإرتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة:

شكل رقم (1)

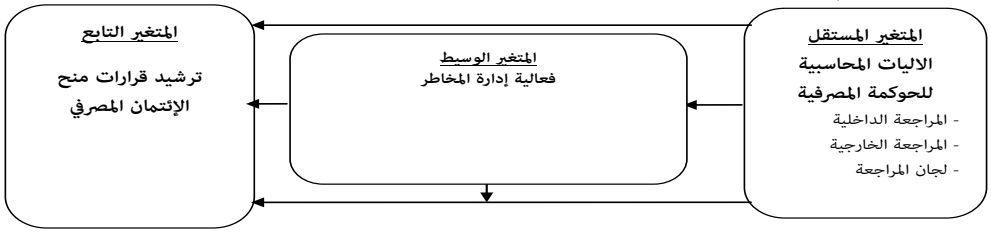

المصدر: إعداد الباحث، 2022م.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوقوف علي اهم جوانب الاليات المحاسبية وفعالية إدارة المخاطر المصرفية وكيفية ترشيد قرارات منح الإئتمان بالمصارف، وكذلك توضيح الدور الذي يمكن أن تلعب الأليات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الإئتمان من خلال تفعيل إدارة المخاطر بالمصرف. ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات من المصادر الأولية،الثانوية. حيث تم الإعتماد في المصادر الثانوية علي المسح المكتبي ةالاطلاع علي عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات والمؤتمراتالمتخصصة. اما المصادر الأولية اعتمد الباحث فيها لجمع البيانات علي تصميم الإستبانة وتوزيعها علي الفئات المستهدفة بالمصارف، حيث تم تصميم الإستبانة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي على هذا النحو الرقم (5) لموافق بشدة، (4) لموافق، (3) لمحايد، (2) لغير موافق، (1) لغير موافق بشدة، وتم توزيع عدد (120) إستبانة علي الفئات المستهدفه المتمثلة في أعضاء لجنة المراجعة، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، مدير إدارة المخاطر،موظف بإدارة المخاطر،مدير إدارة الإستثمار، موظف بإدارة الإستثمار. بثلاثة مصارف هي)بنك فيصل الإسلامي، بنك امدرمان الوطني، بنك الخرطوم(تم اختيار هذه المصارف دون غيرها من المصارف السودانية وذلك نسبة للعدد الكبير للعملاء بهذه المصارف وأيضا كثرة اقبال الجمهور عليها لطلب الإئتمان المصرف. حيث تم استراد عدد(115) إستبانة بعد الإجابة عليها بواسطة افراد العينة جميعها كانت سليمة أي بنسبة(95.83 %)حيث تم اختياره العينة عن طريق العينة العشوائية البسيطة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيقأهدافالدراسةوالتحققمنفرضياتهاتماستخدام البرنامجالإحصائي (SPSS)، حيث تم إستخدام الفا كرونباخ لحساب الثبات والصدق الإحصائي لأداة الدراسة، والوسط الحسابي والإنحراف المعياري للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، ولمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط، أما لمعرفة أثر المتغير الوسيط في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم إستخدام معامل الإرتباط الجزئي.

الثبات والصدق الإحصائي:

لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم اخذاستطلاعية وتم حساب ثبات وصدقالاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة كرنباخ الفاي وضح الجدول رقم (1) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

جدول رقم (1)

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
المراجعة الداخلية	7	0.929	0.959
المراجعة الخارجية	7	0.562	0.746
لجان المراجعة	7	0.935	0.971
فعالية إدارة المخاطر	10	.9530	0.976
ترشيد قرارات منح الإئتمان	10	0.921	0.936
الاستبانة كاملة	41	0.949	0.969

المصدر: إعداداالباحثمنبياناتالدراسةالميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول رقم(1) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي باستخدام معادلة كرنباخ الفا للعبارات لكامل استمارة الاستبانة جميعها عالية جداً مما يعطى مؤشر جيد لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم يتم الإعتمادعليها في اختبار فرضيات الدراسة.

التحليل والنتائج:

1/ التحليل الوصفي للبيانات الدراسة الأساسية:

يوضح الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتغيرات الدراسة (لجان التدقيق، مخاطر القياس عن نشاط التوريق، مخاطر الإفصاح عن نشاط التوريق، موثوقية المعلومات المحاسبية).

الجدول (2)

الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

م	المتغيرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	المراجعة الداخلية	4.01	.540
2	المراجعة الخارجية	3.75	.799
3	لجان المراجعة	3.96	.860
4	فعالية إدارة المخاطر	4.11	.599
5	ترشيد قرارات منح الإئتمان		

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

يتضح للباحث من الجدول (3) أن قيم الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لجميع المتغيرات تتراوح بين (3.75 4.11-) قريبة جداً من الوزن (4) الذي يعني (موافق) وهذا يدل علي أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على مستوي قياس متغيرات الدراسة، كما يوضح الجدول (2) أن قيم الإنحراف المعياري لجميع المتغيرات تتراوح بين (0.540، 0.860) وهذه القيم تشير الي التجانس الكبير في إجابات أفراد عينة الدراسة علي جميع عبارات هذه المتغيرات.

2/ إختبار الفرضيات:

يعتبر مقياس لنوعية العلاقة بين متغيرين، وفي كثير من الدراسات تكون العلاقة بين أكثر من متغيرين هي علاقة اعتماد (انحدار) ويعتبر الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقةبينمتغيرينعلىهيئةعلاقةدالة،يسمىأحدالمتغيرات متغير مستقل وهوالمتسببفي تغيرالمتغيرالتابع والآخر متغير تابع، وتمثل هذه العلاقة بمعادلة الخطا لمستقيم.

الفرضية الاولى: تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

جدول رقم (3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.788	6.377	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.617	9.787	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.660a			
معامل التحديد (R^2)	0.418			
إختبار (F)	95.877	النموذج معنوي		
$\hat{y}$ =(1.788)+ .617X				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من الجدول رقم (3) أن نتائج التقدير أظهرتوجود ارتباط طردي بين المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة**المصرفية**كمتغير مستقل و**ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي** كمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.660).بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.418)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل يساهم بـ (43%) في**ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي**(المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F(95.877) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.788) وهي **ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي**عندما تكون المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةمساويةللصفر(المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية). في حين نجد قيمة معلمة المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةتساوي (0.617)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةو**ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.**

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على أن: «تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي». **قد تحققت.**

الفرضية الثانية: تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي

جدول رقم (4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية

	معاملات الانحدار	أختار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.810	6.818	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.0682	9.585	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	..810a			
معامل التحديد (R^2)	.510			
إختبار (F)	98.46	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.810) + .0682X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من الجدول(4)رقم أن نتائج أظهرت التقدير وجود ارتباط طردي بين المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل وترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفيكمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.810).بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.510)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل يساهم بـ (49%) فيترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي(المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F(98.46) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.810) وهي قيمة ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفيعندما تكون المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةمساويةللصفر(المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية).في حين نجد قيمة معلمة المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة تساوي (0.682)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً علاقة دالة احصائياً بين المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: «تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي». **قد تحققت.**

الفرضية الثالثة: تؤثر لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثالثة

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.630	10.526	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.486	8.852	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.615a			
معامل التحديد (R^2)	.383			
أختبار (F)	77.344	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (2.630) + .486X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم (5)إتضحأن نتائج التقدير أظهرتوجود ارتباط طردي بين لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوترشيدقراراتمنح الإئتمان المصرفيكمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.615).بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.383)، هذه القيمة تدل على ان قياسمستوىلجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل يساهم بـ (39%) فيالحد من ترشيدقراراتمنح الإئتمان المصرفي(المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F(77.344) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (2.630) وهي قيمة ترشيد قراراتمنح الإئتمانالمصرفيعندما تكون لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةمساويةللصفر(انعدام لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية). في حين نجد قيمة معلمة لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةتساوي (0.486)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوترشيدقراراتمنح الإئتمان المصرفي.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: «**تؤثر لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي**» **قد تحققت.**

الفرضية الرابعة: تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية

جدولرقم (6)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الرابعة

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.422	5.177	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.419	8.112	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	..813a			
معامل التحديد (R^2)	.508			
أختبار (F)	88.444	النموذج معنوي		
$\hat{y}$ =(1.422)+ .419X				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من الجدول رقم (6) أن نتائج التقدير أظهرت وجود ارتباط طردي بين المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمةالمصرفيةكمتغير مستقلفعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.813). بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.508)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةكمتغير مستقل يساهم بـ (38%) فيفعالية إدارة المخاطر المصرفية(المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F(88.444) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.422) وهي فعالية إدارة المخاطر المصرفيةعندما تكون المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةمساويةللصفر(المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية). في حين نجد قيمة معلمة المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةتساوي (0.419)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين المراجعة الداخلية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوفعالية إدارة المخاطر المصرفية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على أن: «**تؤثر المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية**». **قد تحققت**.

الفرضية الخامسة: تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الخامسة

	معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.816	6.808	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.0687	9.505	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	..822a			
معامل التحديد (R^2)	.517			
إختبار (F)	98.16	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.816) + .0687X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من الجدول(7)رقم أن نتائج أظهرت التقدير وجود ارتباط طردي بين المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية كمتغير مستقلوفعالية إدارة المخاطر المصرفيةكمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.822).بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.517)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية كمتغير مستقل يساهم بـ (48%) فيفعالية إدارة المخاطر المصرفية(المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F(98.16) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.816) وهي قيمة فعالية إدارة المخاطر المصرفيةعندما تكون المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةمساويةللصفر(المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية).في حين نجد قيمة معلمة المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة تساوي (0.687)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً علاقة دالة احصائياً بين المراجعة الخارجية كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوفعالية إدارة المخاطر المصرفية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: «تؤثر المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية». **قد تحققت.**

الفرضية السادسة: تؤثر لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية

جدول رقم (8)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية السادسة

	معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.530	10.123	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.396	8.642	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.651a			
معامل التحديد (R^2)	.401			
إختبار (F)	78.318	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (2.530) + .396X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم (8)إتضحأن نتائج التقدير أظهرتوجود ارتباط طردي بين لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوفعالية إدارة المخاطر المصرفيةكمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.651).بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.401)، هذه القيمة تدل على ان قياسمستولجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية كمتغير مستقل يساهم بـ (36%) فيفعالية إدارة المخاطر المصرفية (المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F(78.318) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000). نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (2.530) وهي قيمة فعالية إدارة المخاطر المصرفيةعندما تكون لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية مساويةللصفر(انعدام لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية). في حين نجد قيمة معلمة لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية تساوي (0.396)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفيةوفعالية إدارة المخاطر المصرفية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الخامسة والتي نصت على أن: «**تؤثر لجان المراجعة كأحد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية علي فعالية إدارة المخاطر المصرفية**» **قد تحققت.**

الفرضية السابعة: تؤثر فعالية إدارة المخاطر المصرفية علي ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي

جدولرقم (8)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية السابعة

	معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.890	11.296	.000	معنوية
$\hat{B}_1$	.795	9.680	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	.788a			
معامل التحديد (R^2)	.640			
إختبار (F)	99.451	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (2.890) + .795X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م.

من الجدول رقم (8)إتضحأن نتائج التقدير أظهرتوجود ارتباط طردي فعالية إدارة المخاطر المصرفية وترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي كمتغير تابع،وذلك من خلالقيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.788).بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.640)، هذه القيمة تدل على ان قياسمستوىفعالية إدارة المخاطر المصرفيةكمتغير مستقل يساهم بـ (51%) فيوترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي(المتغير التابع). بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F(99.451) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (2.890) وهي قيمة ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي عندما تكون فعالية إدارة المخاطر المصرفية مساويةللصفر (انعدام فعالية إدارة المخاطر المصرفية). في حين نجد قيمة معلمة فعالية إدارة المخاطر المصرفية تساوي (0.795)وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي اقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجودعلاقة دالة احصائياً بين فعالية إدارة المخاطر المصرفيةوترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الخامسة والتي نصت على أن: «تؤثر فعالية إدارة المخاطر المصرفية علي ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي» قد تحققت.

الفرضية الثامنة:فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

الجدول (9)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثامنة:

	معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية ((Sig	التفسير
$\hat{B}_0$	1.425	12.048	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.915	0.618	0.000	معنوية
معاملالارتباط (R)	0.70			
معاملالتحديد (R^2)	0.68			
إختبار (F)	81.542	النموذج معنوي		
Y=1.425+0.915x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول (9) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين فعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير مستقل و يعدل العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.70)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.68)، هذه القيمة تدل على انفعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير مستقل تؤثر بـ (68%) في تعديل العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (81.542) (F) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و12.048، ومتوسط اثرفعالية إدارة المخاطر المصرفية في تعديل العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي يساوي (12) مرة، 0.618: وتعني أن فعالية إدارة المخاطر المصرفية يساهم في تعديل العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفيب 62%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثامنة الفرعية والتي نصت على: « فعالية إدارة المخاطر المصرفية يعدل العلاقة بين المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي » قد تحققت.

الفرضية التاسعة:فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي.

الجدول (10)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

	معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.594	9.485	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.637	0.657	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.73			
معامل التحديد (R^2)	0.70			
إختبار (F)	98.365	النموذج معنوي		
Y=1.594+0.657x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول (10) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين فعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير مستقل و يعدل العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.73)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.70)، هذه القيمة تدل على انفعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير مستقل تؤثر بـ (70%) في تعديل العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (98.365) (F) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و9.485، ومتوسط اثرفعالية إدارة المخاطر المصرفية في تعديل العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي يساوي (9) مرة، 0.657: وتعني أن فعالية إدارة المخاطر المصرفية يساهم في تعديل العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي ب 66%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة التاسعة الفرعية والتي نصت على: « فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين المراجعة الخارجية كأحد اليات الحوكمة المصرفية و ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي » قد تحققت.

الفرضية العاشر:فعالية إدارة المخاطر المصرفية تؤثر علي العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي

الجدول (11)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية العاشرة:

	معاملات الانحدار	إختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.876	6.945	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.687	0.698	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.80			
معامل التحديد (R^2)	0.75			
إختبار (F)	102.566	النموذج معنوي		
Y=1.876+0.687x				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحث من الجدول (11) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين فعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير مستقل و يعدل العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.80)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.75)، هذه القيمة تدل على انفعالية إدارة المخاطر المصرفية كمتغير مستقل تؤثر بـ (75%) في تعديل العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (102.566) (F) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و6.945، ومتوسط اثرفعالية إدارة المخاطر المصرفية في تعديل العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي يساوي (6) مرة، 0.698: وتعني أن فعالية إدارة المخاطر المصرفية يساهم في تعديل العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفيب 70 %.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة العاشرة والتي نصت على: « فعالية إدارة المخاطر المصرفية يعدل العلاقة بين لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي» قد تحققت.

مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن الأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية المتمثلة في المراجعة الداخلية ، المراجعة الخارجية ، لجان المراجعة ساهمت في ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي ، وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة)رحمة، 2020([30])التي توصلت الي أن الأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ساعدت على تفادي

مخاطر الائتمان باتباع الأساليب والسياسات الائتمانية التي تعمل على ترشيد قرارت منح الائتمان المصرفي، ودراسة(علي، 2017)[31] التي توصلت إلي ان التطبيق السليم للأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ساعد في اتخاذ القرارات ويحد من مخاطر الإئتمان.

كما أثبتت نتائج الدراسة أنالأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية المتمثلة في المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجان المراجعة ساهمت في فعالية إدارة المخاطر المصرفية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة(الحسين واخرون، 2019)[32]التي توصلت الي ان الأليات المحاسبيةللحوكمة المصرفية ساعدت في فعالية إدارة مخاطر وتطوير الأداء المالي للمصارف، ودراسة (محمد واخرون، 2019م)[33] التي خلصت الي أن الإلتزام بمبادي واليات الحوكمة المصرفية من شأنه تفعيل دور إدارة المخاطر المصرفية بما يتماشي وأهداف المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة وزيادة ثقتهم.

أوضحت نتائج هذه الدراسة أن فعالية إدارة المخاطر المصرفية ساهمت في ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي، حيث إتفقت هذه الدراسة مع دراسة (أحمد، 2009)[34]التي أثبتت أن إتخاذ قرارات إئتمان بدون أخذ راي إدارة المخاطر يؤدي إلي تجاهل مؤشرات مخاطر إئتمانية تنتهي بتعثر الإئتمان، ودراسة (ثابت، 2021)[35] التي أكدت أن فعالية إدارة المخاطر المصرفية ساعدت على ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي من خلال إستخدام طرق كمية إحصائية تساعد في إكتشاف المخاطر قبل وقوعها.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلي أن فعالية إدارة المخطر أثرت إيجابا علي العاقة بين الأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي، لم تتفق هذه النتيجة مع نتائج أي من الدراسات السابقة ويرجع السبب في ذلك إلي عدم تناول أي من الدراسات السابقة الي الدور الوسيط لفعالية إدارة المخاطر المصرفية في العلاقة بين الإليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي.

توصيات ومحددات الدراسة:

تعرضت هذه الدراسة لموضوع الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي من خلال فعالية إدارة المخاطر بالمصرف وتم إختيار ثلاثة مصارف تجارية كعينة للدراسة فيمكن توسيع حجم العينة ليشمل مصاريف متخصصة أخرى كالقطاع الزراعي والصناعي ، كما تم إستخدام فعالية إدارة المخاطر كمتغير وسيط للعلاقة بين الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفيويمكن ضبط هذه العلاقة بمتغيرات أخرى مثل فعالية الأداء المالي والإداري ، كما أن هذه الدراسة ركزت علي أبعاد الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ويمكن توسيع رقعة هذه الأبعاد لتشمل الأليات الإدارية للحوكمة المصرفية مثل ألية مجلس الإدارة.

الهوامش:

(1) أمال محمد كمال(2011م)، **تطوير أداء المراجعة الداخلية في ضوء مدخل إدارة المخاطر**،القاهرة: جامعة بني سويف، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3، 2011م، ص 151.

(2) Basel committee, principles for management of credit risk, Sep 2000, p5.

(3) Mohamed Ambar, La Gestion dèrdit par la mèthod RAROC, dilòme supèrieur des Etude Bancaire supèrieur de Banque, Alger, October 2007, p15.

(4) أحمد عابد محد عبد الباري، تحليل العلاقة بين فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 7، العدد 3، القاهرة، مصر، 2016م، ص 179.

(5) أ. د. عبد السلام لفتة، م. بلال نوري سعيد، المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية، مرجع سابق، ص 114.

(6) حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطر، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2011م، ص11

(7) نسيبة عوض الله علي، **دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي**، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشور، 2014م، ص 27

(8) د. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م) ص 25.

(9) وليد محمد حسن دراس, **أثر جودة المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرارات منح التمويلالمصرفي**, الخرطوم: جامعة النيلين, كلية الدراسات العليا, رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة,2013م،ص 110.

(10) إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العامة في فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2009م، ص20-21

(11) غادة عمر محمد عبد العزيز، **دراسة تحليلية انتقادية لبيان مدى فاعلية لجان المراجعة كأداة في عملية اختيار (8) المراجعة وتحقيق الجودة عملي المراجعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2001م، ص30.

(12) **Report of the Blue ribbon committee on improving the effectiveness of corporate audit committees**, whitehead Milstein committee, 1999.

(13) عادل حسن عبد الفتاح الغرباوي، **دراسة استطلاعية لمدى إمكانية تطبيق لجان المراجعة**، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001م، ص ص 88-89.

(14) عفت أبو بكر محمد الصاوي، **دراسة دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2010م، ص41.

(15) د. محمد حسني عبد الجليل صبيحي، **دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية-دراسة تحليلية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، 2002م، ص 5.

(16) د. علي أحمد زين، د. محمد حسني عبد الجليل صبيحي، **دراسات في المراجعة**،جامعة حلوان، دار الكتاب الجامعي، 2006م، ص 7.

(17) علال بن ثابت، نعيمة عبدي، الحوكمة في المصارف الإسلامية، يوم دراسي حول التميل الإسلامي واقع وتحديات، جامعة ثلجي الاقواط، 9 ديسمبر، 2010م، ص38.

(18) د. محمود العبيدي، **أساليب قياس وتحليل المخاطر في منظمات الأعمال**، القاهرة: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011م، ص 454.

(19) د. سحر مصطفى عبد الرازق، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل تطبيق نظام إدارة المخاطر**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، عدد خاص، 2014م، ص 199.

(20) www.arabtranslator.org/edu/bonking/banking5.9sp.62011/5/.

(21) د. زكريا الدوري، د. يسري السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، ط2، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006م، ص 74.

(22) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002م، ص 142- 143.

(23) اسماعيل حمد الشعار، **أثر الاتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي فى الاردن عن الخدمات الاستشارية على المتطلبات الأخلاقية لجودة التدقيق المحددة بموجب معيار التدقيق الدولي رقم (1)**، رسالة ماجستير فى قسم المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، المملكة الاردنية الهاشمية، مارس 2011م، ص 12 .

(24) وجدان أحمد الطيب محمد، **الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية - دراسة حالة من المصارف عينة السودانية**، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2017م، ص 8.

(25) بعشر محمد نور الهادي، **الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على بنك الخرطوم**،الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2020م، ص 6.

(26) سلمى تاج السر عبدالباقي، أثر إدارة المخاطر علي عمليات التمويل- دراسة حالة بنك الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017م، ص 23

(27) علي عبدالله شاهين، أثر إدارة المخاطر علي درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة الأقصى، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، فلسطين، 2009م، ص46.

(28) د. صالح ابراهيم يونس الشعباني، د. وعد حسين شلاش الجميلي، **ملامح تطبيق التدقيق الاستراتيجي في العراق – دراسة ميدانية لعينة من الشركات الصناعية**، بغداد: جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد4، العدد9، 2012م, ص ص375-395.

(29) إبراهيم إسحق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة - دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009، ص 9.

(30) احمد علي محمد الهمالي، **تقييم مدي فعالية استخدام اسلوب مراجعة النظير لتحسين جودة اداء عملية المراجعة في ليبيا**،(ليبيا: كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة،2015م)، ص 25.

(31) علي محمد علي، دور اليات الحوكمة المصرفية في ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة النيلين، العدد الخامس، 2017م، ص 66.

(32) الشريف الحسين عوض، كمال أحمد يوسف، زهير أحمد علي، الأليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019م، ص5.

(33) معاوية محمد، وشيخى مختارية، وزناقي بشير، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد الأول، المجلد السابع، 2019م، ص 94.

(34) صالح عبدالرحمن محمد أحمد، إدارة المخاطر وأثرها في إتخاذ قرارات الإئتمان المصرف وفق مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م،ص6.

(35) كنعان ثابت، أثر إدارة المخاطر علي فعالية أداء المصارف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة إفريقيا العالمية، 2021م، ص4.